الفصل الخامس : المطاليب

– المطاليب المتداولة (قصيرة الأجل)

1 – أوراق الدفع قصيرة الأجل

2 – الاستحقاق الجاري للديون طويلة الأجل

3 – الودائع متوجبة الرد

4 – الإيرادات المقبوضة مقدماً

5 – ضريبة المبيعات المستحقة

الفصل الخامس : المطاليب

هناك ثلاث ميزات أساسية للمطاليب:

١ –إنها تعهد حاضر يستلزم تسوية مستقبلية محتملة من خلال نقل أو استخدام النقود، البضائع أو الخدمات.

٢ –إنها تعهد لا يمكن تجنبه.

٣ –العملية أو الحدث الذي خلق الالتزام يكون قد حدث في ذلك الحين.

بما أن المطاليب تستدعي دفعات مستقبلية لأصول أو خدمات، فإن أحد أهم ميزاتها هو التاريخ الذي تصبح فيه مستحقة. بشكل عام، يجب دفع التعهدات المستحقة مباشرة وخلال الدورة الطبيعية للمنشأة إذا كانت أعمال المنشأة سوف تستمر.

المطاليب التي تحمل تاريخ استحقاق طويل الأجل لا تدفع مباشرة ، كقاعدة عامة، تمثل الالتزامات المتداولة حقاً أو مطلباً في الموارد المتداولة للمنشأة ولذلك فهي تقع ضمن تصنيف مختلف قليلاً. هذه الميزة قدمت ظهوراً للتقسيم الأساسي للمطاليب إلى:

١ – مطاليب متداولة

٢ – ديون طويلة الأجل

– المطاليب المتداولة (القصيرة الأجل)

يمكن أن يقدم التحليل المتأني للمطاليب قصيرة الأجل فكرة واضحة عن سيولة الشركة وربحيتها. الغرض الأساسي من هذا الفصل هو توضيح المبادئ الأساسية فيما يتعلق بالمحاسبة والتقرير عن المطاليب المتداولة.

ما المطاليب قصيرة الأجل:

هي التزامات من المتوقع أن يتطلب سدادها إلى استخدام الموارد المتوفرة والتي يمكن أن تكون مصنفة على أنها أصول متداولة أو قد يؤدي إلى خلق مطاليب أخرى.

نلاحظ أن هذا التعريف يأخذ في الحسبان الدورات التشغيلية في الصناعات المتنوعة كما أنه يركز على أهمية العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

المقصود بالدورة التشغيلية هي الفترة الزمنية الممتدة بين الحصول على البضائع والخدمات ذات العلاقة بالعملية التصنيعية والتحقق النهائي للنقود الآتي من المبيعات والتحصيلات التالية. بعض الصناعات تمتد فيها الدورة التشغيلية لأكثر من عام. من ناحية أخرى مؤسسات التجزئة والمؤسسات الخدمية لها دورات تشغيلية متنوعة خلال العام.

هناك الكثير من الأنواع المختلفة للمطاليب المتداولة (القصيرةالأجل).

1 – أوراق الدفع قصيرة الأجل:

هي محرر مكتوب على أن تدفع مبلغ محدد من النقود بتاريخ محدد في المستقبل ويمكن أن ينشأ هذا المبلغ عن مشتريات، تمويل، أو عن عمليات أخرى. في بعض الصناعات تعتبر أوراق الدفع جزء من عمليات البيع والشراء (وغالباً ما تسمى أوراق الدفع التجارية) عوضاً عن حساب الدائنين.

أوراق الدفع المستحقة للبنوك أو لشركات الإقراض غالباً ما تنشأ عن قروض نقدية. يمكن أن تصنف أوراق الدفع على أنها قصيرة الأجل أم طويلة الأجل وذلك استناداً إلى تاريخ استحقاق سدادها. ويمكن أن تكون أوراق الدفع أيضاً حاملة للفائدة أم غير حاملة للفائدة.

أ – أوراق الدفع حاملة الفائدة:

تكون الفائدة مسجلة على متن ورقة الدفع، وتصدر الورقة عندها بقيمتها الاسمية (بمبلغ الاستحقاق) .

مثال : بفرض أن أحد البنوك التجارية وافق على أن يقدم قرض قدره 100.000ل.س في 2001/3/1 إلى إحدى الشركات المساهمة التي وقعت على ورقة تجارية بمبلغ 100.000 ل.س 12% تستحق بعد أربعة أشهر. يكون القيد المحاسبي للحصول على النقدية من البنك على الشكل التالي:

3/1		
من ح/النقدية		100.000
إلى ح/ سندات الدفع	100.000	

		تسجيل إصدار ورقة دفع 12% أربع أشهر لصالح بنك .....

إذا كانت الشركة المقترضة (مصدرة سند الدفع)

تجهز قوائمها المالية بشكل نصف سنوي، يتطلب ذلك إجراء قيد تسوية يتم بموجبه الاعتراف بمصروف الفائدة عن الفترة المنقضية وتسجيل الفائدة المستحقة التي تبلغ 4000ل.س (12/4×%12×100.000) قيد التسوية هو:

		6/30
4000		من ح/مصروف الفائدة
	4000	إلى ح/ الفائدة المستحقة
		تسجيل استحقاق الفائدة عن أربع أشهر لصالح بنك...

بتاريخ استحقاق القرض 7/1 على الشركة المقترضة سداد مبلغ القرض (ورقة الدفع) بالإضافة إلى مبلغ الفائدة البالغ 4000 ل.س (100.000×12% /12/4).

والقيد المحاسبي لدفع مبلغ القرض والفائدة على الشكل التالي:

		من المذكورين
100.000		ح/ أ. الدفع
4000		ح/ الفائدة المستحقة
	104.000	إلى ح/ النقدية
		تسجيل دفع ورقة الدفع حاملة الفائدة والفائدة المستحقة بتاريخ الاستحقاق

ب – سندات الدفع التي لا تحمل فائدة :

يمكن إصدار ورقة دفع لا تحمل فائدة عوضاً عن ورقة الدفع بفائدة. ورقة الدفع دون فائدة (بفائدة صفر) لا توضع الفائدة بشكل واضح على وجه الورقة. إلا أن الفائدة لا تزال تحمّل لأن على المقترض أن يدفع بتاريخ الاستحقاق مبلغ أكبر من المبلغ الذي حصل عليه نقداً بتاريخ الإصدار. بكلمة أخرى يكون المقترض قد حصل على القيمة الحالية لورقة الدفع. القيمة الحالية للورقة تساوي إلى القيمة الاسمية للورقة بتاريخ الاستحقاق ناقصاً الفائدة أو أعباء الخصم التي فرضها المقرض عن عمر الورقة. من حيث الأساس، يأخذ البنك أتعابه مباشرة عوضاً أن ينتظر استحقاق الورقة التجارية.

مثال : نفترض أن إحدى الشركات أصدرت في 2005/3/1 سند دفع دون فائدة قيمتها الاسمية (سعر استحقاقها) 104.000 ل.س لمدة أربع أشهر لصالح أحد البنوك. والقيمة الحالية لهذه الورقة هي100.000 ل.س.

القيد المحاسبي لتسجيل هذه العملية لدى الشركة المصدرة:

		من المذكورين
100.000		حـ/ النقدية
4000		حـ/ الخصم على أ. الدفع
	104.000	إلى حـ/ سندات الدفع
		تسجيل إصدار ورقة دفع لمدة أربع أشهر لا تحمل معدل فائدة لصالح بنك..

تم جعل حساب سندات الدفع دائناً بالقيمة الاسمية لورقة الدفع والتي تزيد بمقدار 4000 ل.س عن المبلغ النقدي المستلم. تم جعل حساب الخصم على أوراق الدفع مديناً بالفرق بين المبلغ النقدي المستلم والقيمة الاسمية لورقة الدفع. الخصم على أوراق الدفع هو حساب مقابل لأوراق الدفع. لذلك، يظهر على الميزانية مطروحاً من أوراق الدفع. لذلك تظهر الميزانية في 3/1 على الشكل التالي:

الميزانية العمومية لشركة بتاريخ 2005/3/1

		التزامات متداولة
	104.000	أوراق الدفع
100.000	4000	الخصم على أ. الدفع

إن مبلغ الخصم 4000 ل.س يمثل في هذه الحالة تكلفة اقتراض 100.000 ل.س لمدة 4 أشهر. بالاستناد لذلك، فإن مبلغ الخصم يتم تحميله لمصروف الفائدة على مدى عمر الورقة. ذلك يعني أن رصيد ورقة الدفع يمثل مصروف الفائدة القابل للتحميل على الفترات القادمة. لذلك، سيكون غير صحيحاً إذا جعلت حساب مصروف الفائدة مديناً بمبلغ 4000 ل.س بتاريخ الحصول على القرض، لأن هذه الفائدة لم تتحقق بعد ليتم الاعتراف بها.

2 – الاستحقاق الجاري للديون طويلة الأجل:

جزء من قرض السندات، السندات برهن، وغيرها من الأوراق التجارية طويلة الأجل الذي يستحق في العام المالي القادم (الاستحقاق الجاري من الديون طويلة الأجل) يتم التقرير عنه على أنه التزام متداول.

عندما يكون هناك جزء من الدين طويل الأجل مستحق الدفع خلال الإثني عشر شهراً القادمة، كما هو الحال في السندات المتسلسل والتي يجب استدعاؤها خلال سلسلة من الأقساط السنوية، فإن الجزء المستحق من الدين طويل الأجل يتم التقرير عنه على أنه التزام متداول، أما الرصيد فيبقى ديناً طويل الأجل.

يجب عدم التقرير عن الاستحقاقات الجارية للديون طويلة الأجل ضمن المطاليب المتداولة عندما يتعلق الأمر في الحالات التالية:

١ –إذا كانت ستستدعي من خلال أصول تم تراكمها لهذا الغرض والتي ربما لم يفصح عنها كأصول متداولة، كالحساب الخاص بسداد السندات طويلة الأجل. حيث يرد هذا الحساب كعنصر من عناصر الاستثمارات طويلة الأجل في جانب الأصول بقائمة المركز المالي.

٢ –إذا تطلب إعادة تمويلها أو استدعاءها إصدار دين جديد.

٣ –إذا كان سيتم تحويلها إلى أسهم رأس المال.

بموجب الحالات السابقة، على اعتبار أنه ليس هناك استخدام لأصول متداولة أو خلق لالتزامات متداولة أخرى، فإن تصنيفات تلك الاستحقاقات الجارية ضمن

المطاليب المتداولة أمر غير مناسب. لذلك، يجب الإفصاح عن الخطط الموضوعة لتصفية هكذا ديون إما بين قوسين أو بملاحظة مرفقة بالقوائم المالية.

على أية حال، بالنسبة للالتزامات المستحقة القابلة للاستدعاء من قبل المقرض أو ستكون مستحقة عند الطلب خلال عام (أو الدورة التشغيلية، إذا كانت أطول) يجب أن تصنف على أنها التزامات متداولة.

تصبح الالتزاما ت مستحقة الاستدعاء من قبل الدائنين عندما يكون هناك مخالفة لاتفاق الدين. على سبيل المثال، أغلب اتفاقيات الدين تتطلب أن تحتفظ الشركة بمستوى ملكية بالنسبة للدين المستخدم في تمويل أعمال الشركة، أو أن يكون رأس المال العامل في حده الأدنى. إذا تمت مخالفة الاتفاق، فإنه يجب تصنيف الدين على أنه متداول وأن رأس المال العامل يُتوقع أن يستخدم لتسوية الدين. أما إذا تبين أن المخالفة يمكن معالجتها خلال فترة السماح المعطى بموجب الاتفاق، عندها يمكن أن يصنف الدين على أنه دين غير متداول.

مثال :بفرض أن إحدى الشركات أصدرت قرضاً قدره 2.000.000 ل.س بفائدة 10% في 2005/1/1 يستحق السداد على مدى خمس سنوات بأقساط متساوية.

في 2005/12/31 يظهر رصيد هذا القرض في الميزانية على الشكل التالي:

الميزانية العمومية في 2005/12/31

		التزامات قصيرة الأجل
	400.000	المستحق من قرض السندات
		التزامات طويلة الأجل
1.600.000		قرض السندات 10%

3 – الودائع متوجّبة الرّد

يمكن أن تتضمن الالتزامات المتداولة ودائع نقدية مستلمة من الغير (الزبائن والعاملين) يمكن أن تستلم الودائع من الزبائن من أجل ضمان إنجاز العقد أو الخدمة أو كضمان يغطي دفعه التزامات متوقعة مستقبلاً. على سبيل المثال، الوديعة التي تتطلبها شركة الهاتف عن تركيب خط الهاتف. الودائع التي تستلم من الزبائن كضمان عن أضرار يمكن أن تقع لممتلكات باستلام الزبون، كالضمان المستلم مقابل سيارات التأجير. إن تصنيف هذه العناصر ضمن الالتزامات المتداولة أو غير المتداولة يعتمد على المدة الزمنية بين تاريخ الوديعة وانتهاء العلاقة التي تطلبت الوديعة.

4 – الإيرادات المقبوضة مقدماً:

هي أموال تستلمها الشركة قبل إرسال البضاعة أو قبل تنفيذ الخدمة، تعتبر هذه الأموال على أنها إيراد غير مكتسب لذلك تسجل كالتزام على الشركة لحين إرسال البضاعة أو تنفيذ الخدمة. وتعالج محاسبياً:

١ -عند استلام الدفعة، تصبح النقدية مدينة بها، وحساب الإيراد المقبوض مقدماً دائناً بها بحيث يبين مصدر هذا الالتزام.

٢ -عند تحقق الإيراد بإرسال البضاعة أو تنفيذ الخدمة، يتم جعل حساب الإيراد المقبوض مقدماً مديناً بالإيراد المتحقق فعلاً وحساب الإيراد المتحقق دائناً.

الجدول الآتي يبين حسابات الإيراد غير المتحققة والإيراد المتحقق المستخدم من أنواع مختارة من منشآت الأعمال:

	اسم الحساب	
نوع منشأة الأعمال	**إيراد (مقبوض مقدماً)**	**إيراد متحقق**
الخطوط الجوية	إيراد الزبائن المقبوضة مقدماً	إيراد الزبائن
ناشر المجلات	إيراد الاكتتاب المقبوض مقدماً	إيراد الاكتتاب
الفنادق	إيراد الإيجار المقبوض مقدماً	إيراد إيجار
تاجر السيارات	إيراد الضمان مقبوض مقدماً	إيراد الضمان

يجب التقرير على الميزانية عن أي تعهدات (التزامات) قابلة للاسترداد على شكل بضاعة أو خدمات، ويجب التقرير على قائمة الدخل عن الإيرادات المتحققة خلال الدورة.

مثال : باعت الجامعة 10.000 بطاقة لحضور خمس مباريات لكرة القدم خلال الفصل قيمة كل بطاقة 50 ل.س وذلك في 2002/8/6 القيد المحاسبي عند البيع:

500.000		8/6
	500.000	من حـ/ النقدية
		إلى حـ/ إيراد مقبوض مقدماً
		بيع 10.000 بطاقة فصلية

عند إقامة كل لعبة يتم إجراء القيد التالي وذلك للاعتراف بالإيراد المتحقق ولتخفيض مبلغ الالتزام:

100.000		من حـ/ إيراد مقبوض مقدماً
	100.000	إلى حـ/ إيراد بطاقات كرة القدم
		تسجيل الإيراد المتحقق من بيع بطاقات كرة القدم

يتم التقرير عن الإيراد المقبوض مقدماً كالتزام متداول على الميزانية. عند تحقق الإيراد يتم نقل الجزء المتحقق من الإيراد من حساب الإيراد المقبوض مقدماً إلى حساب الإيراد. وبالتالي يتم قفل الإيراد المتحقق في قائمة الدخل (ملخص الدخل) ورصيد الإيراد المقبوض مقدماً يبقى في الميزانية ضمن الالتزامات المتداولة.

5 – ضريبة المبيعات المستحقة

ضريبة تفرض على نقل ملكية شخصية مادية وعلى بعض الخدمات، تحصل من الزبائن مع سعر البيع وتحول إلى السلطة الحكومية المناسبة. الضريبة المحصلة والتي لم تحول إلى الحكومة تصبح التزاماً على الشركة.

يجعل حساب ضريبة المبيعات المستحقة دائناً بحيث تعكس الالتزام الذي تخلقه ضريبة المبيعات المستحقة.

والقيد المحاسبي الملائم الذي يعكس ضريبة المبيعات على الشكل التالي:

بفرض أن المبيعات بلغت 3000ل.س وأن ضريبة المبيعات 4%.

3120		من ح/ النقدية أو ح/ الزبائن
		إلى المذكورين
	3000	ح/ المبيعات
	120	ح/ضريبة مبيعات مستحقة
		تسجيل المبيعات وضريبة المبيعات المستحقة

قد يختلف مبلغ ضريبة المبيعات وفق الصيغة التي تستخدمها الحكومة عن المبلغ المحسوب والمسجل في حساب ضريبة مبيعات مستحقة، في هذه الحالة يجب إجراء قيد تسوية لحساب المطاليب هذا يأخذ في الحسبان المكسب أو الخسارة عن ضريبة المبيعات المحصلة. تتم معالجة هذا الفرق في حساب الأرباح المحتجزة ((صافي من الضريبة)) على اعتبار أنه خطأ في التقدير.

في العديد من الشركات لا يتم الفصل بين مبلغ ضريبة المبيعات ومبلغ المبيعات عند البيع، حيث يتم جعل حساب المبيعات دائناً بالمبلغين. في هذه الحالة وحتى يتم إظهار مبلغ المبيعات الصحيح والالتزام الناشئ عن ضريبة المبيعات، يُجعل حساب المبيعات مديناً بمبلغ ضريبة المبيعات المستحقة عن تلك المبيعات وجعل حساب ضريبة المبيعات المستحقة دائناً بالمبلغ نفسه.

مثال:

بفرض أن رصيد حساب المبيعات كان 150000ل.س متضمناً ضريبة مبيعات قدره 4%. بما أن المبلغ المسجل في حساب المبيعات مساوٍ إلى المبيعات بالإضافة إلى 4% من المبيعات، أي أن هذا المبلغ يمثل 1.04 من إجمالي المبيعات، عندئذٍ تكون المبيعات (150.000/1.04)=144230.77. وبالتالي فإن الالتزام الناشئ عن ضريبة المبيعات المستحقة هو:

144230.77 × 0.04 =5769.23 ل.س أو

(150.000 –144230.77)

عندها يتم إجراء القيد التالي لتسجيل الضريبة المستحقة.

		من ح/ المبيعات
5769.23	5769.23	إلى ح/ ضريبة المبيعات المستحقة
		تسجيل ضريبة المبيعات المستحقة

تظهر ضريبة المبيعات هذه كالتزام على الشركة ضمن المطاليب المتداولة في الميزانية لحين سدادها للحكومة.